بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص مقدمة كتاب "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"

تأليف أ.د. طه عبدالرحمن

تلخيص: سوسن العتيبي –غفر الله لها وتولّاها وأحبّها وبلّغها خيراً من مقاصدها–

النسخة المعتمدة: بيروت: المركز الثقافي العربي، ط٢، ٢٠٠٦م.

الوصف العام للكتاب

يقع الكتاب في ٤٣٨ صفحة، ويعتبر من أهم المؤلّفات التي تتضمن أهم النظريّات المنطقيّة واللسانية بحمولاتها الفلسفيّة ومرجعيّاتها، وقد أُلفه في حقبة التنظير التي اعتنى بها بالنقد الأخلاقي بمنهجيّات تراثيّة وحديثة طوّرها ونظمها ليصبّها في هذا الكتاب بكتابة مركّزة تسعى لتصحيح المفاهيم والمنهجيّات، وإبراز أهم النظريات والبناء عليها.

قسّمه المؤلّف إلى:

مقدّمة، وثنّى بمدخل عام تحت عنوان: مفهوم التكوثر العقلي"، وثلّث بالباب الأوّل، وعنوانه: "الدلالة والاستدلال"، وربّع بالباب الثاني، وعنوانه: "الخِطاب والحجاج"، وخمّس بالباب الثالث، بعنوان: "نماذج من التراث اللغوي المنطقي"، ثم ختم بخاتمة لخص فيها أهم النتائج ومقاصد الكتاب.

فاتحة الكتاب

صدّر بصدر سورة الرحمن: "الرّحمن..." في أول صفحة من الكتاب، لسبب وللفظين:

أما السبب فهو كثرة استخدامها من قِبل من يدلل على مشروعيّة علم المنطق، كابن حزم في "التقريب لحد المنطق..." والغزالي في "القسطاس المستقيم".

واللفظان، هما:

البيان، والميزان: فقد استخدم ابن حزم لفظ "البيان" للجمع بين "اللسان" و"المنطق" وهو أحد أهم النتائج التي سيستخلصها المؤلّف في خاتمة الكتاب، لتبيين العلاقة بين المنطق واللغة. أما "الميزان" فهو استخدام الغزالي له باعتباره "آلة معرفيّة" إلا أنّه قد حصره في ضروب القياس المنطقي، وهذا ما لا يوافقه طه عبدالرحمن، ولا يعقله[1].

---

[1] كما تشير المُلخصة إلى أن ابن تيمية الذي استفاد ممن سبقه كالغزالي، قد أشار في "الرد على المنطقيين" إلى أن "الحسبان" في الآية ليس من الحساب، بل ردّه إلى العصى التي في الرحى، وذلك لدورانها كدوران القمر والشمس في الفلك. كما أن ابن تيمية استخدم لفظ "الميزان" للدلالة على المنطق القرآني محاولاً التخلّص من المنطق الأرسطي. وبذا تكتسب هذه الآية قدرة تفسيرية لكثير من التأسيسات لعلم المنطق في التراث الإسلامي. والله أعلم.

مقدّمة الكتاب

كتبها المؤلّف عام ١٩٩٧م

عاد طه عبدالرحمن من فرنسا بعد حصوله على درجة الدكتوراه في مطلع السبعينات ليلتحق بهيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بالرباط، ليجد حال علم المنطق في الكلية باقياً على المنطق الكلاسيكي، وقد تولّى تدريسه مؤرّخ الفلسفة نجيب بلدي، محاولاً سدّ النقص في الكليّة، مكتفياً بالدرس الكلاسيكي وقراءة للكتب التقليدية كـــ "معيار العلم" للغزالي، ناقلاً المصطلحات إلى الفرنسيّة، في حصة واحدة لشعبة الفلسفة. وقد حثّ د. نجيب بلدي طه عبدالرحمن لتولّي هذه المهمّة بدلاً منه، إلا أنّ طه عبدالرحمن واجه مشكلة في وضع هذا العلم في الكليّة من جهتين:

أ. جهة التقليد والحاجة للتحديث

مشكلة التقليد: أما جهة المنطق التقليدي فكانت بسبب التكوين العلمي لمن تولّى التدريس في تلك الفترة، وبسبب السمعة التي أخذها "علم المنطق الحديث" بسبب الخلط بينه وبين "الوضعيّة المنطقية" الذي استقرّ بسبب وضع نجيب محمود لكتاب عن المنطق وعنونه بـــ "المنطق الوضعي"، فاستقر لديهم أن المنطق الوضعي هو النزعة الوضعية الفلسفية، فسيزول بزوالها. أما من جهة التلاميذ ونظراً لتفشّي التسييس الماركسي، ونقد لينين للوضعية التي سوّيت بالمنطق الحديث، فطالبوا بتدريس المنطق الجدلي وترك المنطق الرمزي، متخذين الأول علماً والثاني فلسفة، بينما العكس هو الصحيح.

حلّ التحديث: لم يكن للمصادمة تحقيق لغرض طه عبدالرحمن التحديثي، وحينها ما من التحايل بدّ، فعدل إلى تدريس المنطقي التقليدي ابتداءً لنيل رضى الأساتذة، والتثنية بأصول المنطق الجدلي ترضية للتلاميذة، وتطعيم تلك الدروس باستحثاث ولفت إنتباه للمنطق الحديث، حتى لان شيء من النفوس وتشوّفت للغرض، عدل إلى تخصيص القسم الأخير من الدروس لتبيين "الأصول العامة للمنطق الحديث"، ومع الزمن قلل حصة المنطق الجدلي حتى أسقطه، ثم قلل المنطق التقليدي حتى أسقطه، حتى أصبحت حصة المنطق لعامين على التوالي، العام الأول "تدريس لحساب القضايا" والثاني "لحساب المحمولات".

ب. جهة الضيق والحاجة للتوسيع

الضيق: كان الضيق في تدريس المنطق زمنيّا بواقع حصّة واحدة لشعبة الفلسفة! وصحب الضيق الزمني الضيق المضموني، إذ كما تقدّم كان المنطق التقليدي، مع أن المنطق توسّعت شعبه وتعددت، فكان جهاد طه عبدالرحمن، رغم العقبات المتوالية، لتوسيع المنطق من ثلاث زوايا:

- الزاوية الزمنيّة: بتكثير عدد حصص المنطق، وإنشاء شهادة "دبلوم الدراسات العليا" باسم: "المنطق وتاريخ العلوم"، شاركه في تأطير طلابها د. نبيل الشهابي، وبعد إقصاء الشهابي، استعاد طه عبدالرحمن فتح هذه الشهادة، وكان مددها من المدرسين هم الطلبة الحاصلين عليها في دورتها الأولى، ثم أعيد إغلاقها.
- زاوية النظام التعليمي: كان النظام التعليمي منقول عن التعليم الجامعي الفرنسي بأخطائه وثغراته.
- زاوية الجانب التقني للمنطق: وهو المتعلّق بالتقنيات المستحدثة في المنطق وفي تدريسه والتي تجاوزت المنطق التقليدي و لم تدرّس في الكليّة، بالإضافة لما تعلّق بالمنطق من منطق المنطق "المنطق الفوقي"، وفلسفة المنطق، وتاريخ المنطق.

حل طه عبدالرحمن التوسيعي: لّما كان الوقت قيد عليه فقد اقتصر على تدريس الضروري من المنطق الحديث، وهو منطق القضايا ومنطق المحمولات مع مباحث التساوي والتوابع ومن خصائص الأنساق الصورية، كما أنه عمل على تعريب لغة المنطق، وترجمة الكثير من المصطلحات.

أهداف طه عبدالرحمن العلميّة المنطقيّة:

١) ضرورة تجديد الصلات بين المنطق والأصوليّات؛ لكن بعكس الموازنة بين المنطق والأصول كما تقدّم في التراث، وذلك بوضع علم أصول الفقه ضمن علم المنطق، وليس مجرّد دخول مصطلح تحت مصطلح، بل بإعادة تعريف كل مصطلح، وترتيب كل علم في نسق العلوم المتصلة به، موسّعاً علم المنطق ليشمل من جهة صلة بعلم أصول الفقه:
- ما يدخل تحت "المنطق الطبيعي": كأنواع الدلالات.
- ما يدخل تحت "المنطق الحجاجي": كأنواع الاعتراضات والمناظرة والقياس.
- ما يدخل تحت "المنطق البرهاني" كأنواع الأحكام الشرعيّة.

٢) تثوير المسائل الخاصة بتخصصه الدقيقة "العلاقات بين المنطقيّات واللسانيّات".

٣) ممارسة الكتابة الفلسفية الإبداعية الدامجة بين علوم الآلة وعلوم المقاصد؛ تجديداً للكتابة التراثية الأصيلة المعتنية بعدة علوم من جهتي الآلة والغاية، بدلاً من الكتابة الفلسفية المعاصرة الغارقة في المضمونيّة. وهو ما

سمّاه بـــ "روح التفلسف"[2]؛ وهي الكتابة التي يزدوج فيها المنطق بالفلسفة؛ إذ لا ينفك المضمون عن الوسيلة. وأول التطبيقات العمليّة لهذه الكتابة الفلسفية الإبداعيّة هي هذا الكتاب "اللسان والميزان" الذي اجتهد فيه كما يقول بـــ "فقد جمعنا في هذا الكتاب أبحاثاً منطقيّة لسانيّة تدخل في باب التأليف الاجتهادي، إذ سعينا إلى أن نجيء فيها بشكل أو بآخر بما لا نكون معه مقلدين ولا ناقلين ولا شارحين، بين اختراع لمفاهيم وتوليد لمصطلحات وبيان لفروق وإنشاء لدعاوَى وصوغ لمبادئ ووضع لقواعد وترتيب لقوانين وتدليل على مسائل واستخلاص لنتائج وتصحيح لآراء وإيراد لشُبه، وقس على ذلك نظائره"[3].

[2]وهو عنوان لمؤلّف حديث عام ٢٠١٦ لتلميذه أ.د. حمّو النقاري، الذي قصد به التمكين من الآليات الممكنة للتفلسف لإحياء روح الفلسفة، وبهذه الثمرة يتبيّن للقارئ أكثر قصد طه عبدالرحمن بأثره في تلميذه.
[3]ص١٨

مدخل عام

مفهوم "التكوثر العقلي"

لفظ "التكوثر": مادّته اللغويّة [ك،ث،ر]: الدالة على معان متقاربة، وهي: التكاثر، التكثر، الإكثار، الاستكثار، الكَثْر.

سبب اختيار "التكوثر" من بين المعاني المتعددة للمادّة اللغوية ك، ث، ر؟

"لأن التكوثر أخص وهذه النظائر أعم، فمثلاً كل تكوثر تكاثر، لكن ليس مع كل تكاثر تكوثر."، فالتكاثر يشمل الماديّات والمعنويّات، والنافع والضار، بينما "التكوثر" يتصف بثلاث صفات جوهرية:

١) التكوثر فعل عقلي [حصراً]، فلا يتكوثر إلا العقل [وهذا الحصر فيه تقييد للتكوثر بالمعنويّة الفعليّة، بحسب فهم المُلخِّصة]. والعقل عند طه عبدالرحمن فعل لا جوهر، وأنه من أسمى الأفعال الإنسانيّة المتسامية باستمرار، وأقدرها على التغيّر المستمر، والازدياد[٤].

٢) التكوثر فعل قصدي [حصراً]، فلا يتكوثر إلا الفعل القاصد [وهذا الحصر فيه تقييد للتكوثر بالمعنويّة القصديّة][٥]، "ومعلوم أن القصد تَوَجُّهٌ، وللتوجه خاصيتين أساسيتين:"

أ. "أنّه حدث لا كثافة فيه ولا ثقل معه، إنما هو أمر لطيف، وكل لطيف يكون نفاذه في الأشياء على قدر لطافته"؛ لذا فالفعل القصدي الأكثر نفاذاً، والأوسع مجالاً لقوّة نفاذه؛ وبذا يتكثّر كثرة لا يقدر عليها غيره، ويتقلّب بما لا يجوز لسواه من التقلّب.

ب. "أنّه علاقة، وكل علاقة تدعو إلى مقابلها، إن مِثْلاً أو ضداً؛ فإن كان المقابل مِثْلاً، تزاوجت معه... وكل تزاوج يثمر ما ليس في المتزاوجين على حال الانفراد؛ وإن كان المقابل ضدّاً، تناظرت معه، ... وكل تناظر يثمر ما ليس في المتناظرين على حال الانفراد" وبذا يكون التكثّر صريحاً، ويكون الفعل القصدي أرسخ الأفعال ربطاً وأبعدها أفقاً، فتكثّره وتقلّبه لا نظير له.

---

[٤] قد يظهر لمن يقرأ هذا الكتاب أن تحديد العقل بهذا الوصف تحكّم محض لأنه يخالف المعهود مما عرفه القارئ، لكن طه عبدالرحمن قد استدلّ على وصفه هذا باستدلالات عدّة مطوّلة في كتب سبقت هذا الكتاب المؤلّف ١٩٩٧م، ومن ذلك: العمل الديني وتجديد العقل، وتجديد المنهج في تقويم التراث، وفقه الفلسفة ١. فليراجعها المهتم.

[٥] في الصفة الأولى أظهر طه عبدالرحمن أن التكوثر فعل عقلي، وفي هذه الصفة أظهر أن التكوثر فعل قصدي، وقد يقع الالتباس على القارئ في الجمع بين الفعل العقلي (المسلك) و(المقصد) جمع تسوية! فإن انتبه القارئ لذلك فذا حُسن تركيز منه في المقروء، ويُعذر إن استشكل الأمر لأنّه في غير هذا الكتاب أوضح. والله أعلم.

٣) التكوثر فعل نفعي [حصراً]، فلا يتكوثر إلا الفعل النافع [وهذا الحصر فيه تقييد للتكوثر بالنفعيّة]، فلا عقل إلا بمعقول يعقل وإلا تعطّل، ولا قصد إلا لمنفعة تطلب وإلا انحط. والمجلّي للفعل القصدي هو طلب المنفعة؛ وهي مصالحه العاجلة والآجلة، والتي تتطلّب ارتفعاً في الرتب تقتضي التكثّر للفعل العقلي.

والخلاصة: "لا تكوثر إلا للأفعال العاقلة والقاصدة والنافعة".

[توضيح بحسب فهم المُلخّصة: قد يغفل القارئ التباعد في تحديد علاقات الوصل بين الأوصاف الثلاثة لفعل التكوثر، لذا رأت المُلخصة أن تسليط الضوء على المهمل –توقّعاً– يقوّي فهم القارئ:

علاقة فعل العقل بفعل القصد: أنّ فعل العقل مجلٍ للفعل القصدي، إذ بالتعقّل يتجلّى القصد (بالمسلك يتجلّى الاتجاه–الهدف).

علاقة فعل القصد بفعل الاستنفاع: أنّ فعل الاستنفاع مُجلٍ للقصد، إذ بالنفع المطلوب تتبيّن قيمة الفعل القصدي.

وأهم صفات الفعل العقلي: التغيّر والترقّي، **وأهم صفات الفعل القصدي**: اللطف والعلاقة، **وأهم صفات الاستنفاع**: الآجل والمتعدّي.

ولو وصلنا أول كل صفة بكل مرتبة فعليّة **لقلنا**: التغير جلاء للطف، إذ الألطف أقدر على التغيّر، واللطف جلاء للآجل، إذ الآجل أكثر لطافة من العاجل الحاضر؛ والجانب الثاني: الترقّي جلاء للعلاقة، إذ الترقّي يكون في العلاقات بين المترّقي والمترقّى إليه، والعلاقات جلاء للتعدّي، إذ التعدّي يتجاوز الذات إلى الغير فتتكاثر العلاقات. وهنا ثلاث دوائر متراكبة، فالقصد ساحة تجلية النفع، والعقل ساحة تجلية القصد. والله أعلم.]

مسألة: القول بـــ "تكوثر العقل الإنساني" من اختراع طه عبدالرحمن أم أنه سبق إليه؟

يجيب طه عبدالرحمن بتوطئة يذكر فيها المسلّمات الشائعة عن التكاثر العقلي، ذلك أنّ التكاثر ظهر للإنسان واستقام، بتأثير :

١– **إدراك التكاثر العددي**: بأن الإنسان أدرك "تكاثر المعقولات" من خلال إدراكه لمفهوم "اللاتناهي" من خلال توالي الأعداد الطبيعية.

٢- إدراك التكاثر اللغوي والمعرفي: العقل الإنساني يتجلّى من خلال مظهرين أساسيين هما: "اللغة" و"المعرفة"؛ ومن خلالهما لاحظ الإنسان تعدد البنيات اللغوية رغم محدوديّة ألفاظها، وكذلك تكاثر المضامين المعرفيّة بتكاثر البنيات اللغوية؛ فارتاض على إدراك الكثرة من خلالهما.

ثم يخلص جوابه بتبيين علاقة "التكوثر العقلي" بـــ "التكاثر العقلي"؛ إذ التكوثر العقلي أخص، وجاء ذلك في المقارنة بينه وبين فرضيّات محددة في حقل "التكاثر العقلي"، والتي "جاء بها فلاسفة العلم في سياق نظريات في تطوّر العلم، أو جاء بها بعض علماء اللسان في سياق نظريّات تكوّن اللغة، وهي:

١. التعدد المعرفي
٢. التراكم المعرفي
٣. التوليد النحوي
٤. التعدد الصوتي

١) **المقارنة بين فرضيّة "التعدد المعرفي" والتكوثر العقلي**

التعدد المعرفي	التكوثر العقلي
المبدأ: النظر في الحق من جهة واحديّته أو كثرته	مبدأ التكوثر العقلي لا يأخذ بمعيار "الفصل بين الحق – الحقيقة المعلومة- أهي في نفسها واحدة أم كثيرة"؛ وعدم أخذه لهذا المبدأ لانضباطه بمبدأين هما: (١) مبدأ نسبيية الوحدة والكثرة (٢) مبدأ اعتبارية الوحدة والكثرة
جهة التعدد في وسائل إدراك الحق: المبدأ: الحق واحد، والاختلاف في وسائل إدراكه، ويسمّيه بـــ "التعددية المتصلة"، ويفرّق طه عبدالرحمن بين منهجي الأخذ بالوسائل:	مبدأ نسبية الوحدة والكثرة: الوحدة والكثرة تختلفان باختلاف "النطاق المعرفي أو المقام النظري"

أ. منهج "التعددية المتصلة المتكاملة": وسائل إدراك الحق على اختلافها تتكامل فيما بينها، لوحدة وجهتها. ب. منهج "التعددية المتصلة المتفاضلة": وسائل إدراك الحق لاختلافها تتفاضل فيما بينها، ولا تتكامل، ولو كانت متفرّعة عن أصل واحد، فيُختار الأفضل.	
جهة تعدد الحق في ذاته، وبالتبع تعدد وسائل المبدأ: تعدد الحق في ذاته، وتعدد وسائله انعكاساً لتعدده، ويسمّيها طه عبدالرحمن بـــ"التعددية المنفصلة"، وهي على ضربين: أ. التعددية المنفصلة المتواصلة: وسائل إدراك الحق المتعدد على تعددها تبقى متواصلة ومتفاهمة فيما بينها. ب. التعددية المنفصلة المتقاطعة: تنفي التواصل والتفاهم فيما بين وسائل إدراك الحق؛ لأنّه متعدد بذاته.	مبدأ اعتبارية الوحدة والكثرة: "إذ الوحدة والكثرة ليستا بالضرورة حقيقيتين كلتاهما، فقد يكون الشيء واحداً حقيقة، لكنه كثير اعتباراً، كما أنه قد يكون كثيراً حقيقة، لكنه واحد اعتباراً".
الفارق: تنبني النظرية على تعدد إطلاقي وحقيقي	تنبني النظرية على تعدد نسبي واعتباري

٢) **المقارنة بين فرضيّة "التراكم المعرفي" و التكوثر العقلي**

التراكم المعرفي	**التكوثر العقلي**

المبدأ: العلاقة الناظمة للنظريات العلميّة والمعارف عبر التاريخ هي علاقة التضمّن "المضيّق"، إذ تتضمّن كل نظريّة ما سبقها، وخط تقدّمها إنما يكون بالإضافة!، ومن ملزوماتها: الصيانة والزيادة.	يقوم التكوثر العقلي على مبدأين: ١- "المراجعة": المخالف لمبدأ "الصيانة"؛ إذ بالمراجعة يتم التعديل والتقويم والتجديد والترتيب...إلخ. فالزيادة بالمراجعة تتم بالتغيير لا بمجرد الإضافات المطّردة. ٢- "التشعيب": صور الإضافة والزيادة في التكوثر العقلي هي صور "شعب متعددة يفيض بعضها من بعض، لا صورة الشعبة الواحدة"، ولا يصار للقول بالشعبة الواحدة إلا بدليل؛ ذلك أن حصر الزيادة في شعبة واحدة يعني أن خط العلم يزداد وخط المجهول يقل! [وهذا تناقض ببيّن إذ يُدّعى الإحاطة بالخط من أوله إلى منتهاه بتصوّر قبلي يحصر نطاق المعلوم والمجهول في آن].
الفارق: تنبني النظرية على الصيانة والزيادة	تنبني النظرية على المراجعة والتشعيب.

٣) المقارنة بين نظرية "التوليد النحوي" والتكوثر العقلي:

التوليد النحوي	التكوثر العقلي
ينبى على مبدأين: ١- التكرار الخالص: وذلك "بالتوسل بالطريق التكراري في إنتاج المطالب"، بالإبقاء على نفس القاعدة دون زيادة أو نقصان مهما كثرت تطبيقاتها، واختلفت محلّاتها.	التكوثر العقلي يقابله بمبدأين: ١- مبدأ التجدد: إذ بحسب التطبيقات ومجالاتها تختلف صور القواعد؛ إذ يؤثّر فيها اعتبار الدلالة والتداول.

٢- الدوران: وهو مبدأ متفرّع عن المبدأ السالف، وذلك بتوسّل التكرار بالمعرّف في التعريف، كتعريف العدد الطبيعي توسّلاً بالعدد الطبيعي.	٢- مبدأ التوالد: وذلك بوالدة الأشياء لما يختلف عنها، أو أن يلد الشيء الواحد ذواتاً مختلفة.
الفارق: تنبني النظرية على التكرار والدور	تنبني النظرية على التجدد والتوالد.

٤) **المقارنة بين نظرية "التعدد الصوتي" والتكوثر العقلي:**

التعدد الصوتي	**التكوثر العقلي**
المبدأ: "أن اعتقاد المتكلّم للقول يكون كاملاً ومسؤوليته عنه تكون نهائية كما أن انتقاده لقول غيره يكون كاملاً وبراءته منه تكون نهائية" بالإضافة لوضوح هذا المبدأ، فإن أهم ما يلزم منه هو: التفرقة بين الذوات المشاركة في القول بحسب وظيفتها الخطابية.	عدم تسليم "التكوثر العقلي" بمبدأ التعدد الصوتي، لــاعتباره لمبدأين: الأول: مبدأ التدرّج: (تراتب الأغراض) - أن المسؤولية تتفاوت درجاتها ومراتبها. - الانتقاد تتفاوت درجاته ومراتبه. - اعتبار مقام أو منزلة القول بالنسبة للمقام، فقد يكون إثباتاً لمقام مخصوص، وقد يكون إثباتاً بقدر مخصوص. الثاني: مبدأ التقلّب: (تبادل الوظائف) عدم الأخذ بالاختصاص بالوظيفة الخطابيّة، فالذوات ليست متواصلة فيما بينها فحسب بل متفاعلة تفاعلاً يجعلها تتبادل أدوارها ووظائفها، لأن اعتبارات الأحكام ليست مفصلية بل هي درجات ومراتب، كـــ: ما تعتبره الذات إثباتاً من جهة تعتبره نفياً من جهة، وقد يكون إثباتاً ظاهرياً بالنسبة للذات ولكنه نفي خفي للآخر.

	هذا الالتباس هو "الخاصية المميزة للقول الطبيعي" وهي "الالتباس".
الفارق: تنبني النظرية على كمال اعتقاد القائل لما قاله، ولمسؤوليّته النهائية عنه	تنبني النظرية على مبدأ التدرّج لتراتب الأغراض، والتقلّب لتبادل الوظائف.

[وعليه، تكون جهات المقارنة بين "التكوثر العقلي" والنظريات الأربع:

أ. تمييز التكوثر العقلي عن "التعدد المعرفي" بـــ "نسبية الوحدة والكثرة، واعتباريتهما" **من جهة النظر إلى المقصود**.

ب. تمييز التكوثر العقلي عن "التراكم المعرفي" بـــ "المراجعة والتشعيب" **من جهة النظر في الموروث**.

ت. تمييز التكوثر العقلي عن "التوليد النحوي" بـــ "التجدد والتوالد" **من جهة الوسائل**.

ث. تمييز التكوثر العقلي عن "التعدد الصوتي" بـــ "التدرّج والتقلّب" **من جهة المقام الخطابي**].

والله أعلم، وتم بعون الله.